

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قدي عبد المجيد،

بن حمو فايزة

جامعة الجزائر 3.

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة بين الطلب على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وبين مجموعة من محدداته المتمثلة في خمسة عوامل هي: سعر الصرف، الناتج المحلي الخام، مؤشر الانفتاح الاقتصادي، الصادرات والواردات، بالإضافة إلى ذلك محاولة معرفة تأثير مناخ الاستثمار في الجزائر على المؤشرات المحتملة. فتمثلت مشكلة الدراسة في: ما هي محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الجزائر؟ وتمثلت أهمية هذه الدراسة في كون الاستثمار الأجنبي في الجزائر يؤثر على وضعية ميزان المدفوعات و الميزان التجاري. كما يعتبر بديلا عن المديونية الخارجية. استخدمت هذه الدراسة في معالجة البيانات الإحصائية تحليل الانحدار المتعدد باستخدام برنامج SPSS الإحصائي

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، التنافسية، النمو الاقتصادي، الجزائر.

تمهيد:

لقد دفع ما شهدته الجزائر كبلد نامي من اضطرابات و تقلبات اقتصادية نتيجة ظروف داخلية وخارجية أبرزها المديونية، بالحكومة الجزائرية إلى اعتماد فكرة الاستثمار الأجنبي كأحد البدائل للنهوض بالاقتصاد. فكانت أول مرحلة انتقالية من نظام اشتراكي إلى اقتصاد السوق.

و تماشيا مع هذه التحولات تبنت الجزائر سياسة الإنفتاح على الخارج وتعديل قوانين سابقة تخص الإستثمار أهمها المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الإستثمارات ووضع جملة من الإجراءات التحفيزية و منح التسهيلات اللازمة لذلك.

وتعزيزا لذلك تم إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة من 2001-2003، متبوعا ببرنامج تكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009.

وكان لتنفيذ الجزائر إصلاحاتها الاقتصادية أثر كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حتى وإن كانت هذه الإصلاحات لا تكفي لوحدها لخلق مناخ يساعد على إيجاد فرص حقيقية للاستثمار، بل يتطلب الأمر أيضا وجود نظام استثمار فعال. وكان ذلك من خلال التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية بغية تحسين مناخ الاستثمار عن طريق حزمة من الحوافز والضمانات لتشجيع المستثمرين. وساهم في ذلك قدر من الاستقرار السياسي والأمني بعد عشرية من الاضطراب بدأت مع بداية التسعينيات من القرن العشرين؛ وهذا ما أدى إلى تقليص درجة المخاطرة في الاقتصاد الجزائري.

تتمتع الجزائر بسوق داخلية واسعة من خلال حجم سكانها الذي يفوق ثلاثين مليون نسمة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وموقعها الإستراتيجي. وتعرف هذه السوق احتمالات نمو كبيرة من خلال معدلات النمو السكاني المرتفعة.

تتوفر الجزائر على عدد من المطارات والموانئ وشبكة طرق وسكك حديدية، كما تتمتع بالكثير من الثروات الباطنية كالبترول والغاز والبتروك ومختلف المعادن مما يعطي لها دافعا قويا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

وإدراكا من الجزائر لأهمية العلاقات الخارجية في ترقية الاستثمار الأجنبي، تحاول الانسجام مع الوضع السائد من خلال إبرام اتفاقيات دولية لتشجيع الاستثمار والدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي، تفعيل الاتحاد المغاربي والسعي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة قصد تعزيز الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

تتسم البيئة الدولية الراهنة باحتدام التنافس على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بين الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء، وتهيئة المناخ المناسب لهاته الاستثمارات وذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية، نقل التكنولوجيا، المساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشة، خلق فرص العمل، تعزيز قواعد الإنتاج، تحسين المهارات والخبرات المحلية، وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق.

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزمتها المالية والاقتصادية (تصاعد مؤشرات المديونية والتضخم وأسعار الصرف). وهذا ما ساهم في اشتداد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية بإزالة الحواجز ومنحها للحوافز والضمانات التي تسهل استثمارها في السوق المحلي.

وفي هذا الإطار سارعت الدول النامية إلى سن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل المعوقات التي تقف في طريقهم¹. وكانت الجزائر من بين هذه الدول التي سنت قوانين استثمار قدمت من خلالها ضمانات واسعة للمستثمرين الأجانب والخليين على السواء.

سنتناول في هذه المقال تحليل ودراسة تلك الحوافز والضمانات مع التركيز على مدى كفاءتها في جذب الاستثمار الأجنبي، ومدى تحسن المناخ الاستثماري. كما نقوم بدراسة المحددات المؤثرة في زيادة أو انخفاض جذب الاستثمار الأجنبي، دراسة مدى نجاح الاستثمار الأجنبي؛ وذلك باستخدام الأدوات الإحصائية ومعالجتها بالبرنامج SPSS. ومن ثم إنشاء نموذج رياضي يعبر عن هذه الظاهرة. ولاختبار صحة الفرضيات نقوم باستعمال مجموعة من المؤشرات الإحصائية (R square ... variance). ولمعرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة نقوم بتقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى ومن ثم دراسة معنوية المتغيرات (t-statistic).

أولا: منهجية الدراسة

1- أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من :

- زيادة اهتمام العديد من البلدان العربية والأجنبية بالاستثمار في الجزائر.

¹ – M.E. Sharp ” The world that trade crested: society, and world economy 1400 to the present”, New York, USA , PP15. 1999.

- كون الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي في ظل عجز المدخرات المحلية عن ضمان تمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو.
- سعي الجزائر إلى خلق أسواق جديدة للتصدير و بالتالي تنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى.
- سعي الجزائر إلى تحويل التكنولوجيا و تأهيل اليد العاملة المحلية.

2- هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى محاولة تحديد المتغيرات المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛ ومن ثم صياغتها في نموذج رياضي يمكن من معرفة اتجاهات الاستثمار الأجنبي والتنبؤ وفق التغيرات الحاصلة في هذه المتغيرات.

3- الدراسات السابقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالتطبيق على بعض الاقتصاديات، توصلت إلى نتائج متباينة؛ نذكر من بينها:

- هشام غرايه، نضال عزام (1996-1997): درس الباحثان محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الاقتصاد الأردني لقياس المؤثرات التي تجذب الاستثمارات الأجنبية باعتباره أفضل بديل اقتصادي حالي لانعاش الاقتصاد²، و قد استعرضت الدراسة طبيعة الاستثمارات الأجنبية و أنواعها و البيئة الاستثمارية في الأردن، كما حاولت هذه الدراسة تطبيق نموذج قياسي لتحديد أهم العوامل المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي. و لقد تبين أن الدخل القومي ونموه والاستقرار السياسي وشروط التجارة و أسعار الصرف المحلية لها أهمية بالغة في جذب الاستثمارات الأجنبية؛ بحيث كان لها ارتباط قوي مع الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

- هيونج جينج (2004): كان هدف هذه الدراسة البحث عن العلاقة بين متغيرين مستقلين الأول الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن والمستوى العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر ومجموعة من المتغيرات³ في الفترة 1982-2002 حيث تم وضع نموذج رياضي لدراسة العلاقة الخطية المتعددة بين الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن و مجموعة من المتغيرات الاقتصادية؛ ولهذا استعمل معادلة الانحدار المتعدد باستعمال برنامج إحصائي بالاعتماد على بيانات البنك المركزي وندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. تمثلت نتائج هذه الدراسة في وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف، ووجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية مع الدخل المحلي.

² Hesham Gharaybeh and Nedat Azzam, "The determinants of demand for foreign investment in Jordan", Yarmouk Journal, Yarmouk University, N:1, Vol 13, Irbid, Jordan.PP33-41, 1994.

³ Hung Jing, "The determinants of foreign direct investment in Jordan", master in finance and banking, Yarmouk University, Irbid, Jordan, PP 53-56, 2004.

- رياض خليفة و فراس غالي (2009): الهدف من هذه الورقة البحثية هو الإسهام في الأدبيات التجريبية عن العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والنمو الاقتصادي في البلد المضيف⁴؛ وذلك من خلال التحقق من هذه العلاقة في حالة معينة من دول مجلس التعاون الخليجي، أي الدول المنتجة للنفط؛ و بالتالي يكون هذا التحقق جذابا للغاية. ولقد قسمت الدراسة إلى جانبين، الأول يقدم تحليلا نظريا خاصا بكل بلد من دول التعاون الخليجي، والثاني يستخدم تقنية التكامل المشترك استنادا إلى نهج الانحدار المتعدد (ARDL) والتي وضعها بيرسن و شين (1995، 1998) والتي تعتبر أفضل من غيرها من التقنيات التقليدية للتكامل المشترك و المتعدد، ولا سيما في عينات صغيرة كما هو الحال بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي. تظهر النتائج الرئيسية للورقة وجود اختلافات كبيرة بين الدول الست فيما يتعلق بمساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي رغم انهما ذات دلالة احصائية.

4- مشكلة الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي: ما هي المحددات المؤثرة على الطلب على الاستثمار الأجنبي في الجزائر؟ يمكن تفكيك الاشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الثانوية:

- هل هناك علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر الناتج المحلي الخام في الجزائر؟
- ما هي هناك علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و سعر الصرف في الجزائر؟
- هل هناك علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشر الانفتاح الاقتصادي؟

5- البيانات و منهج الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي و التطبيقي، وذلك باستعراض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر و مناخه، و محدداته، لنقوم بجمع البيانات الأولية من البنك المركزي الجزائري، OCED, ANDI, WORLD BANK UNICTAD, FMI ... أما البيانات الثانوية نقوم بجمعها من كل الموارد المتاحة لنا لأجل نمذجة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و العوامل المحددة له؛ و بالتالي الإجابة على الإشكالية الأساسية و الإشكاليات الثانوية.

6- فرضيات الدراسة:

للإجابة على اسئلة الدراسة، قمنا بوضع الفرضيات التالية:

6-1- الفرضيات العدمية:

- عدم وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و العوامل السابقة الذكر.

6-2- الفرضيات البديلة:

⁴ Reyadh Y. Faras and Khalifa H. Ghali, " Foreign Direct Investment and Economic Growth: The Case of the GCC Countries", International Research Journal of Finance and Economics, Kuwait University, JEL Classification Codes: C32. F21. O1, Kuwait, PP 135-145, 2009.

- هناك علاقة ايجابية بين الناتج المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- هناك علاقة ايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف في الجزائر.
- هناك علاقة ايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشر الانفتاح الاقتصادي.
- هناك علاقة ايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات.
- هناك علاقة ايجابية بين الاستثمار الأجنبي والواردات.

7- نموذج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نموذج رياضي من الشكل التالي والذي تم وضعه من قبل عدة باحثين وتم استعماله في عدة دراسات أبرزها بيرسن و شين (1995، 1998) والذي أثبت أداء أفضل من غيرها من التقنيات التقليدية للتكامل المشترك و المتعدد:

$$FDI = b_0 + \sum b_i X_i + \varepsilon_t$$

بحيث:

FDI: التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر.

X_i : المحددات المدروسة في البحث

b_i : عوامل.

ε_t : الخطأ المعياري (العشوائي).

تتمثل العوامل المدروسة في البحث في:

المتغير التابع: يتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المتغيرات المستقلة: وتتمثل في:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي ويقاس بثلاثة طرق باستعمال مقارنة الإنتاج، مقارنة الدخل، مقارنة النفقات. حيث: الناتج المحلي

الإجمالي بأسعار السوق = (GDP) الناتج + الضرائب ناقصاً الإعانات على المنتجات - الاستهلاك الوسيط

EX: سعر الصرف.

OI: مؤشر الانفتاح الاقتصادي و يقاس ب: حجم التبادلات التجارية \ GDP

M : الواردات.

X : الواردات.

ثانيا- مناخ الاستثمار الأجنبي و تطوره في الجزائر:

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل الاستثمارات في المشروع المعني هذا بالإضافة إلى قيام هذا الأخير بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار⁵. وتعرف منظمة التجارة العالمية و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "أي نشاط استثماري مستقر في بلد معين (بلد المنشأ) و الذي يتحصل أو يمتلك أصول في بلد آخر (البلد المضيف أو المستقبل) و ذلك قصد تسيير هذه الاستثمارات". ومنه يمكننا تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد و يعكس منفعة و سيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها، و يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع ملكية أسهم رأس المال و الأرباح المعاد استثمارها و القروض من الشركة الأم للشركات التابعة في الدولة المضيضة طالما أنها تفضي إلى السيطرة على الأصول المستخدمة للإنتاج في الخارج.

حسب تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، يجب أن تكون حصة المستثمر يجب أن تكون من 10% فما فوق من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت لكي يعتبر هذا استثمارا أجنبيا مباشرا⁶، وبالتالي إذا كانت حصة المستثمر الأجنبي أقل من 10%، فإنه في هذه الحالة يعد استثمارا أجنبيا غير مباشر، ومع ذلك فالخط الفاصل بين الاستثمار المباشر وغير المباشر ليس واضحا وغير متفق عليه حيث يختلف هذا من بلد لآخر.

وإذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر هو امتلاك شخص أو شركة من دولة ما، أصولاً في دولة أخرى من أجل إدارة هذه الأصول، فإن توافر القدرة على إدارة الأصول تمثل العنصر الأساسي المميز للاستثمار المباشر. ويعرف Ken worthy الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ملكية 10% أو أكثر من أسهم أو أرباح شركة أو مشروع ما⁷. ولهذا حدد كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تلك النسبة كدليل على القدرة والسيطرة على قرارات الشركة أو المشروع. أما Hess & Ross فهما يعرفان الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيضة، أو إضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيضة، غالباً ما تكون 10% أو أكثر من أصول الشركة.

كما تعرف الأنكناد الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه نوع من الاستثمار الدولي، وفي ظله يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة في أو امتلاك مشروع في دولة أخرى، على أن تكون نسبة الملكية في الأسهم، أو القوة التصويتية 10% أو أكثر⁸. أما في الجزائر فقد عملت على إصدار مجموعة من التشريعات القانونية المتتابعة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث

⁵ ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، مذكرة دكتوراه، 2006-2007، ص 56-61

⁶ – United Nation, "Comparative study of National strategies and policies with regard to foreign direct investment in the ESCWA region", New York, USA, P3, 2001.

⁷ United Nation, "Comparative study of National strategies and policies with regard to foreign direct investment in the ESCWA region", opcit, p4

• ⁸ Unctad reports, <http://www.unctad.org>

تمخضت عن قانون ترقية الاستثمارات طبقا للمرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 . وأهم ما تطرق له هذا القانون⁹: عدم التمييز بين المستثمرين وطنيين كانوا أم أجانب أمام القانون بحيث أنه تم تقديم التحفيز للمستثمرين أساسا عبر تقديم تخفيضات جبائية وشبه جبائية والتشجيع والإعفاءات العامة , بالإضافة إلى حوافز خاصة تمنح للاستثمارات التي تنشأ في المناطق التي تطمح الدولة في تنميتها.

أما قانون الاستثمار الجديد لسنة 2001 فقد كرس الحرية التامة للاستثمار حسب المادة الرابعة من هذا الأمر؛ حيث تم:

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار الذي يخضع لوصاية رئيس الحكومة.

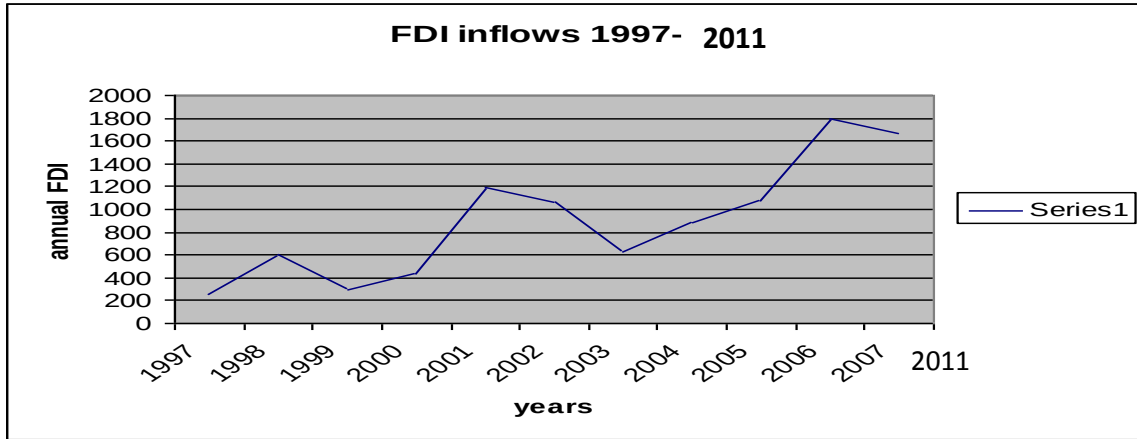
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار و الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار دون التفرقة بين السلع من حيث المنشأ.

- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية يعوض فيما يخص المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

وتضمن التشريع مجموعة من التحفيزات و التشجيعات لجذب الاستثمار الأجنبي جعلت الجزائر تحتل المرتبة الثالثة من حيث التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا بعد أفريقيا الجنوبية و مصر و ذلك بمبلغ 2.3 مليار دولار¹⁰ في سنة 2009 و الشكل رقم 1 يبين تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الشكل(1): تطور التدفقات النقدية للاستثمار الأجنبي في الجزائر.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات المجموعة من المصادر منها: http://www.sesric.org/baseind_5.php

www.unctad.org (reports unctad)

⁹ - المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 3 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار

¹⁰ Samy Lounis , FDI and Trade in an instable environment: Algeria , Eastern Michigan University, 2010, pp9

ثالثا- نظريات الاستثمار الأجنبي:

تنطلق نظريات التجارة الدولية أساسا من النظرية الكلاسيكية التي وضعها سميث (1776) والتي عرفت توسعا في وقت لاحق من قبل ريكاردو (1817). وأساس هذه النظرية هي أنه إذا كان كل بلد من البلدان يركز على إنتاج السلع والخدمات التي لديها ميزة، فجميع البلدان تحقق أرباحا حتى في الحالات التي تكون فيها بعض الدول لديها موارد أكثر من غيرها، حيث تقوم هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات هي:

قدرة الأسواق على المنافسة تماما، انعدام تكاليف المعاملات، توفر المعلومات لكافة المستثمرين، سهولة تنقل عوامل الإنتاج وعدم وجود تدخل حكومي. وكنتيجه لهذه النظرية -بافتراض تحقق مبادئها السابقة الذكر- تتحقق مكاسب من التجارة الدولية القائمة على التخصص. وظهرت لاحقا نظريات أخرى أهمها: نظرية نسبة العامل لكل من Ohlin و Hecksher (1933) التي تركز على التخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تعتمد على توفر مواردها في نفس هذا البلد، والعوامل المحددة لنمط التجارة هي عوامل الإنتاج في مجملها، والذي بدوره يؤثر على التجارة والاستثمار الدوليين. و من هذا المنطلق عمل Vernon (1966، 1971)، Wells (1968، 1969) على تطوير النظريات الكلاسيكية في سياق معاصر، مما أدى إلى ظهور عدة نظريات نلخصها في:

نظرية دورة حياة المنتج¹¹، ثم نظرية عدم كمال السوق التي ركزت على وضع الشركات المتعددة الجنسيات في إطارها النظري وخلصت إلى صعوبة إجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة والتي قد ينشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول، ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة في شكل تراخيص الإنتاج (الأسلوب المباح أو الأفضل لغزو مثل هذه الأسواق).

تقوم نظرية الحماية على أساس أن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثل البحوث والتطوير والابتكارات وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة¹². ولكي تحقق الشركة هذا الهدف، لا بد أن تقوم بممارسة أو تنفيذ الأنشطة المشار إليها داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي والفروع في الأسواق أو بالدول المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة.

بنت نظرية الموقع والبيئة مبادئها على انتقاد نظرية الحماية للشركات المتعددة الجنسيات؛ وبالتالي وضع الاستثمارات الأجنبية في إطار ضيق. ويعود الفضل في تطوير هذه النظرية إلى العالمين الاقتصاديين "باري" و "دننج"¹³. تركز نظرية الموقع على ما ينطوي عليه قرار الاستثمار الأجنبي الخاص بأي شركة متعددة الجنسيات والذي يتحدد بالعديد من العوامل، بعضها دولي أما الآخر فيمثل عوامل على الصعيد المحلي (على مستوى الدولة الأم). وفي هذا الشأن نجد أن محور اهتمام نظرية الموقع يرتبط باختيارات الدولة المضيفة التي ستكون مقرا للاستثمار أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات، أو

¹¹ ساعد بوراوي وآخرون، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تونس المغرب دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص 21

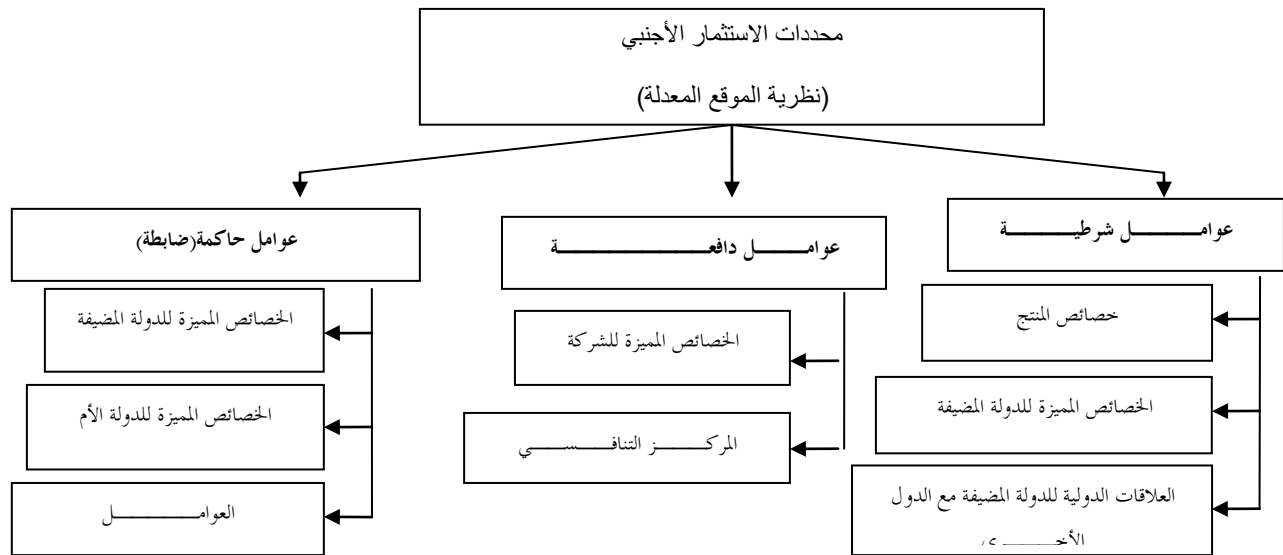
¹² Vintila Denisia, Foreign Direct Investment Theories: An Overview of the Main FDI Theories, *Academy of Economic Studies, Bucharest 2010*, P57

¹³ Lars Oxelheim, On the Treatment of Finance-Specific Factors Within the OLI Paradigm, The Research Institute of Industrial Economics, 2001, P7

بمعنى آخر أنها تركز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركة المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة. وكما يرى "باري" تهتم هذه النظرية بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب. تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها.

كما تهتم هذه النظرية بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة... الخ، بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق أو العوامل التسويقية، وهذا ما جاء به الاقتصادي "دننج". وعلى اثر هذه النظرية ظهر ما يعرف بنظرية الموقع المعدلة لروبوك وسيموندس، المصطلح الأصلي لهذه النظرية هو (GEOBUSINESS) وهو اختصار للعبارة (GEOGRAPHY-BUSINESS)، وهي تعني النشاط الجغرافي أي النشاط الذي له علاقة بالموقع (موقع الدولة المضيفة) تعتبر هذه النظرية امتداداً لنظرية الموقع سالفة الذكر، إذ تحتوي على العديد من المحددات الإضافية فيما يخص الاستثمارات الأجنبية. فلقد وضعت هذه النظرية محددات الاستثمارات الأجنبية في:

الشكل 1: محددات الاستثمار الأجنبي (نظرية الموقع المعدلة)



source: Lars Oxelheim, On the Treatment of Finance-Specific Factors Within the OLI Paradigm, topci, P8

تتميز هذه النظرية عن غيرها من النظريات السابقة بإشارتها إلى العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية التي ترجع إلى الدولة الأم مثل الضمانات والحوافز التي تقدمها الحكومة الأم لتشجيع شركاتها الوطنية المحلية لإقامة مشروعات استثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية خارج حدودها والعوامل البيئية الأخرى مثل زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية بالدولة الأم أو زيادة نفوذ إتحادات العمال والنقابات وارتفاع تكاليف العمال..... الخ.

رابعاً- الدراسة الإحصائية و المتغيرات المستقلة:

سوف نحاول في البداية التعريف بمتغيرات الدراسة ومعرفة اتجاهاتها عبر تطور قيمها خلال الفترة 1997-2011 على النحو التالي:

1- **الناتج المحلي الاجمالي GDP:** بعد الازمة المديونية التي عرفتھا الجزائر عملت على تبني سياسة تجارية أكثر انفتاحا على العالم نظرا للمبادئ التي تفرضها العولمة من جهة و السعي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة. ولقد مثلت هذه السياسة احسن بديل بحيث أدى هذا الى جذب الاستثمارات الأجنبية من جهة و الرفع من الناتج المحلي الاجمالي ومن جهة أخرى التخلص من المديونية سنة بعد سنة.

جدول(01): الناتج المحلي الاجمالي GDP للفترة 1997-2011

الوحدة: مليون دولار

السنوات	GDP
1997	48177.1
1998	48187.63
1999	48640.67
2000	54790.4
2001	55181.12
2002	56947.58
2003	68017.17
2004	85031.9
2005	102334.00
2006	116461.00
2007	132452.00
2008	135681.00
2009	138936.00
2010	143521.00
2011	147109.00

المصدر: البنك المركزي الجزائري

2- سعر الصرف EX:

منذ عام 1995 هدفت سياسة سعر الصرف في الجزائر إلى الحفاظ على سعر صرف مستقر مقابل سلة من العملات المرجحة وفقا للمتعاملين التجاريين الرئيسيين والمنافسين. بعد عام 1995، تم تنفيذ نظام تعويم مدار من خلال عقد اجتماعات بين بنك الجزائر والبنوك التجارية. عرف سعر الصرف بين عامي 1995 و 1998، ارتفاعا أكثر من 20 %، يليها انخفاض بـ 13 % بين عامي 1998 و 2003، وهذا ما بينه الجدول أدناه:

الجدول (02): تطور سعر الصرف الجزائري خلال (1997-2007)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	Ratio (%)
1997	57.71
1998	58.74
1999	66.57
2000	75.26
2001	77.22
2002	79.68
2003	77.4
2004	72.06
2005	73.28
2006	72.65
2007	69.29
2008	64.58
2009	72.64
2010	73.4
2011	73.28

المصدر: بنك المركزي الجزائري

4-3- مؤشر الانفتاح و الصادرات و الواردات:

يبين هذا المؤشر مدى أهمية كل من الصادرات الوطنية والاستيراد الى الناتج المحلي الإجمالي، وبقدر ما تكون هذه النسبة مرتفعة بقدر ما يكون الاقتصاد أكثر تأثراً وعرضه للتغيرات التي تطرأ على التجارة الخارجية بين دول العالم. ويعد قياس التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الهامة التي تبين درجة ارتباط أي اقتصاد مع اقتصاديات العالم الخارجي، وكلما ارتفعت هذه النسبة زادت درجة الارتباط بين معدلات النمو في الناتج المحلي وظروف التجارة الخارجية واتجاهاتها. وقد اعتبر نسبة (40%) للتجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي مقياساً للانفتاح الاقتصادي، كذلك نسبة 20% للواردات من الناتج المحلي الإجمالي، أما إذا تراوحت النسبة بين 12 الى 20% فان اقتصاد الدولة يعد مغلقاً¹⁴.

الجدول (03): تطور سعر الصرف الجزائري خلال (1997-2007).

Indicator*	Exports+ Imports	A / GDP
1997	24813.13	0.5150
1998	22273.73	0.4622
1999	24772.26	0.5092
2000	34413.77	0.6280
2001	32138.50	0.5824
2002	34699.98	0.6093
2003	42174.13	0.6200
2004	56064.68	0.6593
2005	73558.24	0.7188
2006	83955.05	0.7208
2007	95044.88	0.7175
2008	118760.00	0.87
2009	82870.00	0.60
2010	97522.00	0.68
2011	120740.00	0.82

المصدر: مركز الاحصاء التابع للجمارك

¹⁴ خليل حماد، زكية مشعل - تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية مجلة أبحاث اليرموك - جامعة اليرموك - المجلد (2) - العدد (2) - 1986 ص 168.

بعد جمع البيانات الإحصائية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومجموع العوامل أو المتغيرات المستقلة من الناتج الداخلي الخام، مؤشر الانفتاح الاقتصادي، سعر الصرف، الصادرات و الواردات، قمنا بحساب اللوغاريتم العشري للمتغيرات التي ليست نسباً (ratios) مثل M, X, FDI, GDP ، حتى تكون كل البيانات عبارة عن نسب؛ و بالتالي يسهل تحليلها كما هو مبين في الملحق رقم 1. ثم قمنا بحساب R^2 لمعرفة مدى تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع، وكانت نسبة التفسير حسب الملحق رقم 2 تفوق 68% وذات دلالة إحصائية 0.01؛ و بالتالي نفى الفرضية العدمية بأنه لا توجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و المتغيرات المستقلة، ومن ثم خالصنا إلى اختبار الفرضيات فكانت النتائج حسب الملحق رقم 2 كالتالي:

نثبت الفرضية الأولى حيث أنه توجد علاقة إيجابية قوية بين الناتج المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أكثر من 0.577 ذات دلالة إحصائية أكبر من 0.01. (انظر الملاحق أسفله)

ننفي الفرضية الثانية إذ أثبتنا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و سعر الصرف في الجزائر و لكن هذه العلاقة ضعيفة وعكسية تمثل -0.073.

أما الفرضية الثالثة فهي صحيحة إذ أنه توجد علاقة طردية متوسطة نوعاً ما تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بمؤشر الانفتاح الاقتصادي تفوق 0.319 ذات مستوى معنوية 1%.

صحة الفرضية الرابعة لوجود علاقة إيجابية رغم أنها ليست قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات بعلاقة ذات دلالة إحصائية تفوق 0.317 أي بنسبة ثقة 99%

أما أخيراً الفرضية الخامسة أثبتنا من خلال الدراسة الإحصائية أنها صحيحة إذن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية 0.600 بين الاستثمار الأجنبي و الواردات بمسوى معنوية 1%.

حسب بعض الدراسات العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وهذه المتغيرات هي علاقة خطية متعددة مثل (دراسة فوزي بوجدررة الذي قام بوضع نموذج رياضي خاص بالدول النامية (2007) ودراسة أخرى لميونغ جينغ الذي قام أيضاً بتحليل العلاقة بين عدة متغيرات والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن سنة (2004))؛ و عليه كان تحليل الانحدار المتعدد حسب الملحق رقم 3 كالتالي :

$$FDI = 1.357 - 0.120 (\text{Log}X) + 1.464 (\text{Log}M) - 0.393 (OI) - 0.449 (\text{Log}GDP) - 0.179 (\text{ratioEx})$$

$$(-0.738) \quad (-0.391) \quad (0.906) \quad (-0.932) \quad (-0.277) \quad (-0.675)$$

$$R^2 = 0.686, \text{ Adjusted } R^2 = 0.177$$

خامساً- النتائج و التوصيات:

لا يزال نصيب الجزائر في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة متواضعا، بسبب العوائق الكبيرة التي يواجهها المستثمرون في حرية نقل أموالهم و الذين يضطرون للتوجه إلى وجهات أخرى لتحويلها، الجزائر لم تنجح في استقطاب سوى تقريبا ملياري دولار فعليا من عام 2007 حتى 2010، و هذا متواضع جدا بالمقارنة مع الوعود التي تقدمها للمستثمرين الأجانب لكن تبقى هذه المساعي ضعيفة خاصة و ما تتوفر عليه الجزائر من مخفضات طبيعية و جغرافية و اجتماعية.

واستنادا إلى تقديرات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية¹⁵، فإن التدفقات المالية الفعلية التي تستقطبها الجزائر سنويا تظل محتشمة جدا، في وقت أبقت الهيئات الدولية -على رأسها البنك العالمي -على نفس المآخذ المرتبطة بمناخ الأعمال والاستثمار، إذ أن البيروقراطية الإدارية هي السبب الأول في بقاء الاستثمار الأجنبي المباشر محجوزا وراء قضبان عدم ملائمة المناخ السياسي والإداري والاقتصادي في الجزائر للاستثمار، حيث تكشف التقديرات التي توفرها الهيئات الدولية التي تعتمد المشاريع المحققة فعلا ميدانيا دون غيرها أن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر لم تتجاوز سقف ملياري دولار، رغم المرحلة التي عرفتتها الجزائر والتي تميز فيها الاقتصاد بانفراج مالي.

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج على النحو التالي:

يرتبط الناتج المحلي الإجمالي إيجابا بالاستثمار الأجنبي المباشر؛ في حين ذهبت دراسة هيونج جينج 2004 للاستثمار الأجنبي في الأردن إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية سلبية مع الدخل الداخلي الإجمالي وإيجابية مع سعر الصرف. وهذا ما يختلف عن نتائج دراستنا رغم أنها تتوافق معها في أنه توجد علاقة قوية بين هذه العوامل والاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يعود إلى نظام سعر الصرف الذي هو ثابت في الأردن والانفتاح الاقتصادي الذي تعرفه منذ سنوات. أما دراسة رياض خليفة و فراس غالي 2009 لدول التعاون الخليجي، فلقد أبرزت العلاقة ذات الدلالة الإحصائية إلا أنها اختلفت بين هذه الدول ولكن أثبت معظمها مساهمة إيجابية للاستثمار الأجنبي في الدخل الداخلي هذه الدول؛ وبالتالي تطابقت مع هذه الدراسة باعتبارها دول نفطية بالدرجة الأولى. كما توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف والاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا ما أظهرته نتائج الدراسة.

انطلاقا مما سبق يمكن التوصية بما يلي:

- على الحكومة الجزائرية تطبيق برنامج تعزيز الصادرات الموجهة وإقامة مناطق التجارة والاستثمار من أجل زيادة صافي الصادرات، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

- تطوير سوق رأس المال في الجزائر، وإصلاح وتطوير النظام المصرفي، وخصوصا إنشاء مصارف متخصصة، من أجل توفير مناخ ملائم للاستثمارات الأجنبية من ناحية وناحية أخرى، فإن الاستثمار الأجنبي هو أفضل البدائل للديون الخارجية الجزائرية التي مثلت معاناة لسنوات طويلة.

- العمل على تعزيز تحرير التجارة، والانفتاح على الاقتصاد العالمي وقد يفسر الارتفاع في مؤشر الانفتاح بالحاجة إلى إزالة المشاكل الهيكلية والإدارية الموروثة عن النظام السائد قبل الإصلاحات، التي تعرقل الجهود المبذولة لتطوير الاستثمار وتحول دون النمو الاقتصادي؛ خاصة تغيير الذهنيات.

¹⁵ www.unctad.org

المراجع :

- United Nation, "Comparative study of National strategies and policies with regard to foreign direct investment in the ESCWA region", New York, USA, PP3, 2001.
- M.E. Sharp "The world that trade created: society and world economy 1400 to the present", New York, USA, PP15. 1999
- Huang Jing, "The determinants of foreign direct investments in Jordan. Yarmouk University", ibid, Jordan, PP 53-56, 2004.
- M.E. Sharp "The world that trade created: society, and world economy 1400 to the present", New York, USA, PP15. 1999
- Hesham Gharaybeh and Nedat Azzam, "The determinants of demand for foreign investment in Jordan", Yarmouk Journal, Yarmouk University, N:1, Vol 13, Ibid, Jordan.PP33-41, 1994.
- Hung Jing, "The determinants of foreign direct investment in Jordan", master in finance and banking, Yarmouk University, Ibid, Jordan, PP 53-56, 2004.
- Reyadh Y. Faras and Khalifa H. Ghali, "Foreign Direct Investment and Economic Growth: The Case of the GCC Countries", International Research Journal of Finance and Economics, Kuwait University, JEL Classification Codes: C32. F21. O1, Kuwait, PP 135-145, 2009.
- Vintila Denisia, Foreign Direct Investment Theories: An Overview of the Main FDI Theories, *Academy of Economic Studies, Bucharest2010*, P57
- Lars Oxelheim, On the Treatment of Finance-Specific Factors Within the OLI Paradigm, The Research Institute of Industrial Economics, 2001, P7
- Samy Lounis, FDI and Trade in an instable environment: Algeria, Eastern Michigan University, 2010, pp9
- المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 3 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار.
- هشام غراييه, نضال عزام محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني، الأردن، (1996-1997)، ص38-39.
- خليل حماد، زكية مشعل - تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية مجلة أبحاث اليرموك - جامعة اليرموك - المجلد (2) - العدد (2) - 1986 ص 168.
- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، مذكرة دكتوراه، 2006-2007، ص56-61
- ساعد بوراوي وآخرون، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تونس المغرب دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص 21
- البنك المركزي الجزائري.
- <http://www.sesric.org>
- <http://www.oecd.org>
- <http://www.unctad.org>
- <http://www.sesric.org>

ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الملحق (1): الوسيط و الانحراف المعياري للوغاريتم العشري للمتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

FDI	Ex	GDP	OI	X+M	Year
2.4149	57.71	4.6828	0.5150	4,39467928	1997
2.7829	58.74	4.68293	0.4622	4,34779822	1998
2.4649	66.57	4.6870	0.5092	4,39396107	1999
2.6414	75.26	4.7387	0.6280	4,53673515	2000
3.0777	77.22	4.7417	0.5824	4,50703236	2001
3.0273	79.68	4.7554	0.6093	5,5392016	2002
2.8019	77.40	4.8326	0.6200	4,62504479	2003
2.9454	72.06	4.9295	0.6593	4,74869183	2004
3.0339	73.28	5.0100	0.7188	4,86662991	2005
3.2541	72.65	5.0661	0.7208	4,92404657	2006
3.2213	69.29	5.1220	0.7175	4,97792928	2007
3,41396997	64.58	5.1325	0.87	5,07467019	2008
3,44106641	72.64	5.1428	0.60	4,91839734	2009
3,36002509	73.4	5.1569	0.68	4,9891026	2010
3.4202	74.85	5.1676	0.82	5,08185117	2011
3.0314	71.0173	4.9227	0.6021	4,7950514	Means
0.284	7.29	0.164	0.0896	0.257	Std Dev.

Source: created by researcher using SPSS.

الملحق (2): اختبار الفرضيات

Hypothesis	Statistical Measurements	Values
	N of years	15
First hypothesis FDI=F(EX)	Pearson Correlation	-,073
	Sig. (2-tailed)	,398
second hypothesis FDI=F(OI)	Pearson Correlation	0.319
	Sig. (2-tailed)	,123**
Third hypothesis	Pearson Correlation	,577

FDI=F(GDP)			Sig. (2-tailed)	,012**
Fourth hypothesis FDI=F(M)			Pearson Correlation	,600
			Sig. (2-tailed)	,009**
Fifth hypothesis FDI=F(X)			Pearson Correlation	,317
			Sig. (2-tailed)	,125**
R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	
,686*	,471	,177	1.2787233E9	

Source: created by researcher using SPSS. *Correlation is significant at ($\alpha \leq 0.01$) level (2-tailed).

الملحق (3): تحليل الانحدار المتعدد

Coefficients ^a					
Modèle		Coefficients non standardisés		t	Sig.
		A	Erreur standard		
1	(Constante)	-1,432E10	1,940E10	1,357	,479
	EX	-38742649,065	57432821,431	-,179	,517
	logGDP	-3,196E9	1,154E10	-,449	,788
	OI	-4,940E9	5,300E9	-,393	,376
	logX	-,099	,253	-,120	,705
	logM	8,588	9,479	1,464	,389

a. Variable dépendante : logFDI

Significant at ($\alpha \leq 0.01$). Source: created by researcher using SPSS.